

التقنية والمعرفة في المجتمعات المعاصرة: الاتصال في مواجهة الفجوات المعرفية؟

د. رضوان بوجمعة

قسم علوم الإعلام والاتصال
أستاذ محاضر بجامعة الجزائر.

"إن المعارف المكتسبة لدى العديد من المجتمعات كانت جزءا من الحياة:
فالمعارف المكتسبة كانت وجهة وملائمة، وكانت تعكس مصالح شخصية
وجماعية في ذات الوقت".

بول فايرابند

ملخص

تنطلق إشكالية هذه الدراسة من العلاقة بين تطور تقنيات وتكنولوجيات
الاتصال وإشكالية المعارف وتطورها في المجتمعات المعاصرة، إذ سنحاول
الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تصب في انشغال يرتبط بتطور تلقين
المعارف وكيف تطور هذا التلقين مع تطور وسائل الاتصال، ويجد هذا المنحى
بعض مبرراته في واقع المعرفة العالمية اليوم، والتي تتحكم فيها القوى التي تملك
السلطة التكنولوجية والاقتصادية، كما يجد جزءا آخر من المبررات في تصاعد

الانتقادات الفلسفية والابستمولوجية حول الخراف المعارف ومستقبل المعارف في عدم ارتباطها مع عالم الحياة اليومية وتعدد هذه العوالم، بالإضافة إلى اتساع الفجوات العلمية والمعرفية بين مختلف بقاع العالم، كما أن اتساع هذه الفجوات يبرز حتى داخل القطر الواحد مما يعطي صورة مركبة عن مستويات هذه الفجوات وعن تعقيداتها في تصور منتهاها و آثارها.

إن المتناقضات التي يعرفها عالم اليوم تجد جزءا من مظاهرها في خريطة المعرفة في العالم، فمن ناحية الأرقام، تشير التقارير الأهمية أن البشرية لم يسبق لها وأن عرفت انتشارا للأمية كما هو عليه الحال اليوم، كما أن التمايز بين البشر واتساع الفجوات المعرفية لم يسبق لها مثيل من قبل كذلك، غير أنه وفي ذات الوقت يبرز أن اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعرفة تطورت بشكل مذهل، فكيف يفسر ذلك؟ هل يجب اختصار المشكل في القول بأن الإيديولوجية الاقتصادية والإيديولوجية هي المسؤولة عن هذا الواقع أم يجب النظر إلى ذلك في نطاق الأنساق الثقافية والاجتماعية المتعددة في المجتمعات في تفاعلها مع تطورات التقنية ووسائل إيصال المعارف.

أثبتت العديد من الدراسات الاتصالية منذ عدة عشرات إلى أن كل اتصال يتم في نطاق نموذج ثقافي، ولذلك نجد أن نفس التكنولوجيات الجديدة للاتصال تستقبل بأشكال مختلفة لدى المجتمعات، وهو ما يدعونا للتأكيد على أن التقنيات لا يمكن أن تتجاوز العامل الثقافي، وإن حدث ذلك فستطرح مشاكل على مستوى الاتصال في بعده الإنساني، والمشكل يطرح بشكل مضاعف فيما يتعلق بتلقي المعارف.

إن التساؤلات التي سنطرحها في هذه الدراسة تأتي في سياق الحديث عن عولمة الاقتصاد، وحقوق الإنسان والديمقراطية وعولمة الثقافة، وانتشار مفهوم

الثقافة العالمية من منطلق "عولمة الثقافة" و "عولمة المعرفة"، ومعها يتم الحديث عن ضرورة تعديل برامج التعليم بما يتلاءم مع هذه المتغيرات، وهي كلها أحاديث ومفاهيم يجب التوقف عندها بالتساؤل والتحليل العلميين البعيدين عن خلفيات "الأنا" وتعالى "الآخر"، بعيدا عن الخطاب الإيديولوجي المعادي للآخر والمقدس للأنا لأن ذلك معاد لمفهوم المعرفة في حد ذاته.

إننا نسعى للتساؤل عن مستقبل تلقي المعارف كقيمة قبل كل شيء في ظل تطور التكنولوجيات الجديدة للاتصال:

فهل تطور التكنولوجيات الجديدة للاتصال سيؤدي إلى تقليص الفجوات المعرفية التي يعرفها العالم اليوم خاصة وأن التكنولوجيات الجديدة للاتصال تجاوزت المفاهيم الكلاسيكية للزمان والفضاء؟ ثم نبحت فيما إذا كان الطابع العالمي لتقنيات الاتصال سينتج معرفة عالمية تحقق الاتصال في بعده الإنساني؟ ولماذا تتطور تكنولوجيا وسائل الاتصال و تزداد الأرقام المخيفة للأمية معها؟ ألا يتجه العالم مع تطور تكنولوجيا الاتصال نحو احتكار المعرفة من قبل بعض النخب التي تتحكم في مفاتيح الإيديولوجية التقنية والإيديولوجية الاقتصادية؟ وما معنى خطابات التبادل الثقافي وحوار الحضارات في ظل اتساع الفجوات المعرفية بين أطراف الاتصال؟ وأين تتموقع المجتمعات المغاربية في ظل كل هذا النقاش؟

تختصر مقولة الفيلسوف بول فايرابند إشكالية تطور تلقين المعارف وعلاقة ذلك ببنية هذه المعارف على مستوى عكسها لعالم الحياة اليومية، ولمصالح اجتماعية خاصة بالأفراد والجماعات على حد سواء، وهو الإشكال الذي أصبح مطروحا من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الابستمولوجية في عالم اليوم.

إن ما يطرحه فايرابند يدخل في نطاق التساؤل حول ماهية المعرفة وتطورها، فهو يتحسر عما يعتقد أنه انحراف تلقين المعارف اليوم عما يوجد في عالم الحياة اليومية للناس ولاخصار ما يلقي في مجال استراتيجيات مؤسساتية كثيرا ما تعكس مصالح ضيقة للنخب السياسية والاقتصادية، وهو النقاش الذي سيبقى حاضرا في فلسفة المعارف، ويؤكد هذا النقاش من جانب آخر في سياق هذه الدراسة إلى أن فلسفة المعارف في ذاتها تحتاج إلى إشكالية مستقلة.

ترتكز أهداف هذه الدراسة أساسا في التساؤل حول ما إذا كان بمقدور الاتصال اليوم أن يحل لوحده مشكل اتساع الفجوات المعرفية التي ما فتئت تتسع داخل المجتمع الواحد وبين مختلف المجتمعات في تعدديتها الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حيث سنطرح واقع الاتصال اليوم وجغرافيا المعارف في العديد من البلدان غير أننا سنركز تساؤلانا أكثر على سياق المجتمعات المغاربية.

ثورة الاتصال بين الإيديولوجية التقنية والإيديولوجية الاقتصادية

يوجد شبه إجماع علمي لدى الباحثين والمنظرين في عالم اليوم على أن العلاقة القائمة بين التقنية والمجتمع تفسر وبدون أي جدل إيديولوجيتان تحيطان بثورة الاتصال: الإيديولوجية التقنية والإيديولوجية الاقتصادية⁽¹⁾.

فالإيديولوجية التقنية تعهد للتقنية سلطة التغيير الراديكالي للمجتمع، وهذا بنظرتين متناقضتين، الأولى متفائلة: ترى أن كل تكنولوجيا جديدة لها إمكانية حل المناقضات السابقة وتسهل بالتالي قدوم مجتمع حر، مفتوح واتصالي، أما الأخرى فهي متشائمة تنبأ بإرساء رقابة اجتماعية، سياسية أو بوليسية شمولية.

يلاحظ أنه وفي الحالتين أن التقنية كقوة مستقلة، هي التي تقولب المجتمع، وهنا نجد قوة الإيديولوجية التقنية. إذ وفي النظرتين رغم تناقضهما يبرز ثقل توجه الحدد التكنولوجي في التغير الاجتماعي.

الإيديولوجية الاقتصادية: تقوم على التقديرات المتعلقة بمدخيل هذه الآليات وعلى بعض المبادئ: ترك السوق حرا، إلغاء قيود الدولة، تسهيل إرساء اقتصاد عالمي للاتصال الذي يضمن مزيدا من الفهم والسلم.

إن النموذج الثقافي للمفاوضات على مستوى أليات GATT وعلى مستوى المنظمة العالمية للتجارة تستند أساسا على هذه الإيديولوجية التي تظهر بشكل جلي فيما تفرضه الصناعات الأمريكية على باقي العالم، وهو ما يبرز مثلا مع اقتصاديات الاتحاد الأوروبي. وسيبرز أكثر مع حركة انضمام المجتمعات المغاربية للمنظمة العالمية للتجارة.

والواقع اليوم أن الإيديولوجيتان التقنية والاقتصادية اللتان تحيطان بثورة الاتصال كأ نموذج تكنولوجي أفرزتا مجموعة من الرهانات الكبيرة والضخمة على المستوى العالمي إلى درجة أنه من غير المتوقع أن لا يدفع أحد من أجل الآخرين.

يطرح هذا التقدم في حقيقة الأمر إشكالية ما إذا كانت التقنية هي التي ستحدد صيرورة الاتصال وإذا ما كانت ستحل بعض مشاكل الاتصال، أو إذا كان على العكس الإنسان هو الذي يحدد مسار هذه الصيرورة.

تقنة الاتصال أو أنسنة الاتصال

إذا كان الاتصال معرف دائما بناء على ثلاث عناصر وهي: التقني، الثقافي والاجتماعي، وإذا كان العنصر التقني يتغير بشكل سريع فإن العنصران

الاجتماعي والثقافي يبقيان ذات أهمية قصوى بالرغم من بطئ التغيير في المستويين بالمقارنة مع الجانب التقني.

ويتجه فريق معتبر من الباحثين الذين يمكن تصنيفهم ضمن منظري وأنصار المحدد التكنولوجي إلى القول بأن التقنية هي مرادفة للتقدم خاصة في مجال الاتصال، وخطاب هؤلاء يركز على ضرورة مواجهة الأنماط القديمة التي يعتقدون أنها متخلفة، والتأكيد على ضرورة تأقلم الإنسان مع التقنية التي يعتقدون أنها هي المرادفة للعصرية.

فالتقنية عند هؤلاء هي التي تحدد نجاح وفعالية صيرورة الاتصال، والأدبيات التي تدخل في هذه المقاربة كثيرة، وزادت انتشارا مع التطور المذهل لتكنولوجيات الاتصال في السنوات الأخيرة، ويمكن حصر أهم هذه المراجع التي تصب في مجال أدبيات تعظيم التقنية في كتابات كل من

Negroponte Nicolas و Gates bill و De kerckhove, derrick⁽²⁾

وغيرهم.

هذه المقاربة التقناوية وعلى أهميتها وثقل دعائها تبقى متناقضة مع عالم الحياة اليومية ومع واقع الممارسة الاتصالية، فأنواقع يؤكد ان رهان الاتصال ليس رهانا تقنيا ولكن يتعلق بفهم العلاقات بين الأفراد "النموذج الثقافي" وبين المجتمع "مشروع اجتماعي" وهو الخيار بين جتمعة وأنسنة التقنية، أو تقننة الاتصال.

فما هو أهم من التقنية هو كيفية تنظيم المجتمع لعلاقاته الجماعية وكيف يتصل الأفراد فيما بينهم. وهنا لا يختلف الباحثون في كون المعرفة الاجتماعية والثقافية والاتصالية بالمجتمعات التي ننتمي إليها جغرافيا وثقافيا تبقى ضعيفة، وقد يمكن حتى الحديث عن وجود مجتمعات لا مرئية من الناحية المعرفية⁽³⁾.

وبالإضافة إلى هذا فإننا لا نضيف شيئا من جانب آخر إذا ما أقررنا بحقيقة تاريخية وهي أن التحولات الكبرى التي عرفتتها البشرية من مجتمع الصيد إلى مجتمع الزراعة إلى مجتمع الصناعة تمت في غياب وسائل الاتصال الجماهيرية. وهي كلها حقائق تزيد من أهمية الجوانب الاجتماعية والثقافية على حساب ما هو تقني.

وما يلاحظ اليوم على مستوى الخطاب السياسي لمختلف المؤسسات السياسية ورجال السياسة سيطرة الخطاب الذي يريد أن يوهم الناس بان ثورة الاتصال بإمكانها أن تعوض ثورات أخرى الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، لذلك غالبا ما يركز هذا الخطاب على الرفع من الأرقام الخاصة بامتلاك الأجهزة التقنية وإمكانية استخدام شبكة المعلومات وغيرها من المؤشرات التي لا يمكن مهما كانت أن تحل كل المشاكل أو أن تكون سببا لكل المشاكل.

هذا الخطاب يريد في الغالب أن يقفز على الواقع وأن يركز على ما هو استهلاكي تقني، لأنه استعراضي يتطابق مع استعراضية الفعل السياسي كما تعيشه المجتمعات المعاصرة اليوم، فواقع الحياة والملاحظة العلمية المتأنية، والتحليل العلمي، كلها حقائق تقرر بأن الجوانب الاجتماعية والثقافية هي الأهم في صيرورة الاتصال رغم أنها اقل استعراضية.

القرية الكونية حقيقة تقنية وليست حقيقة اجتماعية وثقافية

يعتبر مصطلح " القرية الكونية" من بين أهم المظاهر التي يحويها الخطاب السياسي المشار إليه سابقا، والخطاب الإعلامي كذلك، فهل يمكن القول بأن ما تنبأ به مارشال ماكلوهان تحقق إلى هذه الدرجة التي تجعل منتجو هذا الخطاب يكررون ذلك، بشكل يقترب من ارادة مصممي حملة إعلامية استخدام التكرار كتوجه لترك آثار ما لدى المتلقي.

ما يمكن توضيحه في هذا السياق هو أن تنبأ به ماكلوهان بالقرية الكونية هو تنبأ غير صحيح من الناحيتين الاجتماعية و الثقافية، بدليل أن العالم لا يتجه نحو التجانس في مجال الاتصال والمعلومات والمعارف، وخير برهان على ذلك هو اتساع ظاهرة الشروخ والفجوات المعرفية والاتصالية.

ان "القرية الكونية" التي تحدث عنها ماكلوهان هي حقيقة تقنية في عالم اليوم ولكنها ليست حقيقة اجتماعية وثقافية.

وواقع القرية الكونية كحقيقة تقنية هو واقع يغذي الفجوات التكنولوجية والاقتصادية التي يشهدها العالم ويتغذى منها كذلك، وهو ما يدعونا للتساؤل حول تصور وجود الاتصال بين مختلف الأطراف في ظل هذا الواقع، ومدى فعاليته في المساهمة في الحد من ظاهرة احتكار المعارف وتحكم بعض النخب فيها.

الفجوات التكنولوجية والاقتصادية وحدود نشر المعرفة عبر الاتصال

إن اتساع الفجوات التكنولوجية والاقتصادية بين فئات المجتمع الواحد وبين دول المركز ودول المحيط تبين بما لا يدع مجالا للشك صعوبة الحديث عن وجود للاتصال في بعده الإنساني بين مختلف أطراف الاتصال، ولعل استقراء الأرقام من شأنه أن يوضح هذه الفجوات بصورة جلية.

إن تقارير التنمية البشرية التي تصدرها مؤسسات الهيئة الأممية، ومعطيات مراكز الأبحاث العالمية تبرز ما يلي:

إن 358 مليار ديرا يملكون معا ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار من سكان المعمورة. أي تضاهي مجموع ما يملكه نصف سكان العالم.⁽⁴⁾، كما لا يزال أكثر من 50 بالمائة من سكان المعمورة يفتقدون لوسائل الاتصال التقليدية، والمقصود هنا الهاتف، وذلك حتى نهاية القرن العشرين، أي بعد قرن تقريبا على اكتشافه.

وفيما يتعلق مثلا بالتكنولوجيات الجديدة للاتصال وشبكة الانترنت تشير الأرقام إلى أن 88 بالمائة من مستعملي شبكة الانترنت يقطنون في بلدان مصنعة⁽⁵⁾ وهؤلاء لا يمثلون أكثر من 17 بالمائة من سكان المعمورة، كما أن أرقام السداسي الأول من سنة 2004 توضح أن أكثر من 4.7 مليون موقع على شبكة الانترنت تم استحداثها، الأغلبية الساحقة منها في البلدان المصنعة، ويقدر عدد مواقع الشبكة حسب آخر التقديرات ب 70 مليون موقع، و 700 مليون مستعمل⁽⁶⁾.

ان تقرير التنمية البشرية في العالم العربي لسنة 2002 يبين أن البلدان العربية تأتي في مؤخرة الترتيب في مجال عدد مواقع الواب حيث لا يتعدى عدد هذه المواقع 14 ألف موقع وهو ما يمثل 0.01 بالمائة من محتوى الشبكة، وهو العدد الذي يقل بأكثر من ضعفين عن عدد مواقع دولة صغيرة كدولة إسرائيل التي يصل عدد مواقعها على الشبكة بـ 35 ألف موقعا، ويأتي العالم العربي كذلك في المؤخرة فيما يخص عدد مستعملي شبكة الانترنت⁽⁷⁾، مما ينذر باتساع الأمية الالكترونية التي ستضاف للأرقام الكبيرة للأمية التقليدية.

وفي مجال الترجمة مثلا والتي تعتبر وسيلة مهمة وأساسية في نشر المعارف فان تقرير برنامج التنمية الأممي يوضح أن العرب ترجموا منذ عهد الخليفة المأمون إلى اليوم مليون مؤلف وهو تقريبا المعدل السنوي للترجمات المنجزة في دولة أوروبية متوسطة التطور وهي اسبانيا⁽⁸⁾.

كل هذه الأرقام و غيرها تبرز واقع اتساع الفجوات التكنولوجية والاقتصادية بين أطراف الاتصال، وتبرز حدود الاتصال في بعده الإنساني وحتى الوسيلاقي في إمكانية مواجهته للفجوات المعرفية بشكل يضمن فعالية النتائج. وهو ما يكشف كذلك أن تطور الانجازات التقنية التي تعرفها البشرية لا تكفي للتقريب بين الناس، ولكن تعيد بشكل خاص مختلف الفجوات المعرفية أكثر

مرئية وأكثر ظهوراً للعيان، ومن جهة أخرى يمكن قراءة هذه الفجوات في علاقاتها مع خريطة المعارف مع طبيعة المعارف كما يتم تلقيها في عالم اليوم وهو إشكال مهم في فلسفة العلوم والذي كان محل انتقاد من قبل الفيلسوف بول فايرابند، والذي أرجأ المشاكل الموجودة إلى طبيعة المعارف التي تلقن في حد ذاتها: "إن المعارف المكتسبة لدى العديد من المجتمعات كانت جزءاً من الحياة: فالمعارف المكتسبة كانت وجيهة وملائمة، وكانت تعكس مصالح شخصية وجماعية في ذات الوقت. ومع الواجب المدرسي، والأدب والإعلام "الموضوعي" المفصول عن الاستحسان والمشاكل المحلية، كلها معطيات أفرغت الوجود من توابله الالهيستية، حيث عقم الوجود وأفرغ من كل معنى، وفي هذا المجال كان الغرب السباق في تعبيد هذا الطريق عبر فصله المدرسة عن الحياة وبكبحة الحياة بقواعد مدرسية" (9).

وما ذهب إليه فايرابند يؤكد واقع اليوم من انتشار لظاهرة احتكار المعارف من قبل النخب وتصنيف الجامعات في العالم المعاصر وفق ما تعكسه مصالح النخب المتحكمة في القرار الاقتصادي والسياسي وغيرها، والأمثلة في هذا كثيرة (10).

مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات في السياق المغربي

يعرف خبراء التنمية البشرية مجتمع المعرفة على أنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها، من أجل إقامة التنمية الإنسانية. وهو التعريف الذي نطلق منه في الولوج إلى إشكاليات المعرفة ومجتمع المعلومات في السياق المغربي.

فما هو واقع نشر المعارف وإنتاجها في السياق المغربي؟

لا بد من التأكيد في الأول أن هذا السياق مأخوذ بالمعنى الجغرافي فقط، طالما أنه من الناحية العلمية لا يمكن الحديث عن كتلة مغربية متجانسة بالمفهوم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والمعرفي.

يظهر من خلال متابعة متأنية للواقع المغربي أن عمليات نشر المعرفة في المنطقة المغربية تعترضها صعوبات عديدة، وفي مختلف المجالات، من تنشئة وتعليم وإعلام وترجمة من أهمها نقص الإمكانيات المادية للأسر والمؤسسات، والتضييق على حرية الولوج إلى المعارف، وكان من نتائج ذلك، بروز قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة.

ويمكن التأكيد في هذا المجال أن أرقام الأمية الكلاسيكية تعتبر أول عائق لاستخدام التكنولوجيات الحديثة للاتصال، ناهيك عن الأمية الالكترونية التي تجد جزءاً من مبرراتها في ضعف اقتصاديات المعرفة في بلدان المنطقة. وهي كلها معطيات تبين أن رهان استخدام التقنيات الحديثة للاتصال لمواجهة الفجوات المعرفية تصطدم حتماً بهذا الواقع (أنظر جدول رقم 01)

تبين هذه الأرقام أن الواقع معقد، ومؤشراته تنذر بأرقام أكثر دراماتيكية إذا لم يكن هناك اتجاه نحو الاعتناء بتنمية الإنسان.

جدول رقم 01: نسب الأمية الكلاسيكية في البلدان المغربية (11)

البلد	نسبة الأمية لدى الذكور	نسبة الأمية لدى الإناث
موريتانيا	48.5	68.7
المغرب	36.6	61.7
الجزائر	22.1	40.3
تونس	16.8	36.8
ليبيا	08.1	29.2

وتشير القراءة المتأنية لنسب الأمية في البلدان المغاربية إلى الفارق الموجود في اتساع الظاهرة بين مختلف البلدان، حيث تبقى موريتانيا والمغرب في مقدمة البلدان المغاربية حيث تنتشر الأمية أكثر من باقي البلدان المغاربية الأخرى، غير أن كل البلدان تشترك في واقع تفاوت نسب الأمية بين الذكور والإناث، إذ أن نسب الأمية مرتفعة أكثر وبشكل مضاعف لدى الإناث بالمقارنة مع الذكور، وهي ظاهرة موجودة حتى في بلد كتونس الذي تعتبر تشريعاته الأكثر تحورا بالنسبة للمرأة، وهو ما يبين أهمية دراسة العنصر الاجتماعي والثقافي في هذه المجتمعات، لأن التقنيات إذا كانت ليست كل الحل بالنسبة للمجتمعات التي أنتجتها، فإنها لا يمكن إلا أن تكون كذلك وأكثر في المجتمعات المغاربية.

وبالإضافة إلى ما سبق، تشير الأرقام إلى أن المجتمعات ما زالت ضعيفة في الإنتاج العلمي كما وكيفاً (أنظر الجدول رقم 02)، كما أن نسب امتلاك تجهيزات الاتصال والكمبيوتر ومع التفاوت بين البلدان المغاربية، تبقى ضعيفة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة، والجدير بالإشارة إلى أن تونس تأتي في المقدمة من حيث النسب المرتفعة لمعدلات الأشخاص الذين يمتلكون أجهزة الكمبيوتر ونسب مستخدمي شبكة الانترنت.

ان الأرقام التالية توضح الفجوات الموجودة بين البلدان المغاربية، وبعدها عن المعدلات العالمية، والفجوات الموجودة بين هذه البلدان وباقي العالم في مجال اقتصاديات المعرفة واستخدام التكنولوجيات الحديثة للاتصال في نشر المعرفة وإنتاجها.

والمفارقة الموجودة اليوم عند الحديث عن إنتاج المعرفة وتوزيعها في البلدان المغاربية، هو أن تطور التكنولوجيات الحديثة للاتصال ووسائل نشر وتوزيع المعرفة،

لم يصاحبه تطورا في نشر المنتج المعرفي والثقافي بين البلدان المغاربية، والأمثلة في هذا كثيرة، لكننا نكتفي بالإشارة إلى مشكل توزيع الكتاب.

جدول رقم 02: مؤشرات خاصة بإنتاج المعرفة ووسائل نشرها⁽¹²⁾

المؤشرات	المغرب	الجزائر	تونس
المقالات في المجلات العلمية "لكل مليون شخص"	02.37	01.73	03.09
التلفون الثابت والخلوي، لكل ألف شخص	05.28	04.07	04.56
أجهزة الكمبيوتر لكل ألف شخص	02.62	01.76	02.73
استخدام الانترنت لكل ألف شخص	23.6	16	51.7

فالكاتب لا ينتقل بين البلدان المجاورة مثلا تونس والجزائر حتى لا نتحدث عن المغرب بحكم التأشيرة وغيرها من مشاكل الحساسية السياسية حول بعض الملفات العالقة بين السلطتين السياسيتين، والأغرب في كل هذا أن الكتاب كان ينتقل في السبعينيات أحسن من اليوم بين البلدان المغاربية رغم أنه من الناحية النظرية فإن ظروف اليوم في مجال تكنولوجيا نشر وتوزيع المعارف أحسن بكثير مما كانت عليه في السبعينيات من القرن الماضي، كما أن البلدان المغاربية ومنذ 1989 نظريا توجد ككتلة سياسية فيما يسمى بالاتحاد المغاربي. لكن تطور وسائل نشر وتوزيع المعرفة لم يؤد إلى ضمان انتقال المعرفة، مما يبين مرة أخرى أن حل المشكل لا يتم فقط بتوفير التقنيات.

ان هذه الإشكاليات المطروحة لا يمكن حلها بمجرد الانشغال بتوفير التقنيات واستيرادها، دون بذل الجهد من أجل فهم الاتصال في المجتمع في بعده الاجتماعي والثقافي، لأن التقنيات المستوردة تتحول إلى سلع تستهلك لا إلى معرفة توطن، والواقع يوضح هذا بشكل جلي.

يمكننا بعد كل ما سبق ذكره التأكيد على ما يلي:

1- ان المفارقة الكبيرة في المجتمع المعاصر تكمن في أن البشرية لم تعرف من قبل هذه الأرقام الهائلة من انتشار نسب الأمية كما تعرفه اليوم رغم تطور التقنية والوسائل التعليمية. وهو أمر يؤكد على أن تطور التقنيات ليس الحل لكل مشاكل المعرفة وتلقين المعارف.

2- يمكن القول من الناحية النظرية بان استعمال التكنولوجيات الجديدة للاتصال في التعليم من شأنه أن يساهم في تعميم المعرفة وفي تأسيس مجتمع المعرفة، غير ان الواقع العالمي اليوم يبين أن ثورة الاتصال تحكمها قوى اقتصادية محدودة العدد ومحددة على المستوى الجغرافي، مما ينذر بأن تعمق ثورة الاتصال من الفجوات المعرفية بين المجتمعات ومختلف الأفراد. طالما أن ثورة الاتصال وإنتاج وتوزيع المعارف حاملة لرهانات اقتصادية وسياسية يصعب أن تتوافق مع البنى الاقتصادية والسياسية لبعض المجتمعات.

3- ان استعمال هذه التقنيات في تلقين المعارف يصطدم بمشاكل الفجوات الرقمية و التكنولوجيا بين المجتمعات وبين أفراد المجتمع الواحد، وهو الواقع الذي تعاني منه المجتمعات المغاربية بشكل وصل مستوى الاستفحال.

4- لا يمكن أن يكون الاتصال في بعده التقني وحتى الإنساني، مفتاحا لحل كل المشاكل، ولا يمكن القول بأن غيابه هو سبب كل المشاكل. لأن ثورة الاتصال لا يمكن أن تعوض ثورات أخرى لها أهميتها في المنظومة العامة، فمنظومة الاتصال لا تعمل في فراغ ومعزل عن باقي المنظومات.

5- توفير التقنية خاصة في مجال الاتصال والمعرفة ليست مرادفة حتما للتقدم والعصرية، لأن ذلك يتطلب تبني منظومة تعترف بما هو أساسي في

المعرفة وهو الحرية، حرية البحث وإنتاج المعرفة وتوزيعها واستهلاكها، وفتح الفضاء العمومي بتعبير هابارماس أمام الفاعل الاجتماعي المنتج للمعارف والمستهلك لها في ذات الوقت.

6- ان إشكاليتي الاتصال ومجتمع المعرفة أعقد من ان يتم اختصارهما في الانجازات التقنية فحسب، وهذا المسار حامل لكثير من المغالطات العلمية والمعرفية، فتوفير التقنيات ليس كافيا ما لم يتم الاعتناء بعنصرين أساسيين هما العنصران الثقافي والاجتماعي كما سبقت الإشارة إلى ذلك فيما سبق.

(1) Dominique Wolton penser la communication Editions Flammarion France 199741P.

(2) Negroponte Nicolas : L'homme numérique robert Laffont 1995.
Gates bill la route du futur traduit de l'américain par Yves Coleman
Michel garene et leon Mercadet robert Laffont
De kerckhove, derrick, connected intelligence, the arrivals of web
society, Toronto, Somerville house publishing, 1997.

(3) أنظر في هذا المجال : رضوان بوجعة : ابستيمولوجيا علوم الاتصال: أزمة فهم بنية
الاتصال في المجتمع الجزائري في المجلة الجزائرية للاتصال العدد 18.

(4) فسخ العولمة هانس-بيترمارتين وهارالد شومان: فسخ العولمة الاعتداء على
الديمقراطية والرفاهية. ترجمة عدنان عباس علي. عالم المعرفة الكويت 1998
ص60.

(5) SERGE HALIMI Des « cyber-résistants » trop euphoriques ESPACE DE
DÉMOCRATIE OU NOUVELLE SÉGRÉGATION ? In le monde
diplomatique Août 2000

(6) Ignacio Ramonet : Medias en crise in le monde diplomatique N 610
Janvier 2005.

(7) Rapport arabe sur le développement humain 2002, publié sous l'égide
du Bureau régional pour les Etats arabes/PNUD et du Fonds arabe de
développement économique et social. New York, USA 2002 .

(8) rapport PNUD, page 87.

(9) Paul Feyerabend Adieu la raison traduit de l'anglais par Baudouin
Jurdant éditions du Seuil paris France oct. 1989P10.

(10) أنظر مثلاً:

Rick Fantasia les mécanismes de reproduction de l'élite in le monde
diplomatique N 608 novembre 2004

(12) source; l'état du monde 2004. La Découverte Paris 2003.

(13) source; l'économie de la connaissance facteur clé du développement;
quelle stratégie pour l'Algérie, rapport du Conseil National Economique
et Social. (CNES) Algérie décembre 2004.